مسؤولية المشرع الدستوري عن اضرار الذكاء الاصطناعي

المدرس المساعد

حسام سعد جاسم الزاملي

جامعة القاسم الخضراء

البريد الإلكتروني Email : hsamalzamly813@gmail.com

الكلمات المفتاحية: المسؤولية القانونية، المشرع الدستوري، اضرار الذكاء الاصطناعي.

كيفية اقتباس البحث

الزاملي ، حسام سعد جاسم، مسؤولية المشرع الدستوري عن اضرار الذكاء الاصطناعي، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٦،المجلد:١٦ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Constitutional Legislator's Responsibility for Artificial Intelligence Harm

Assistant Professor
Hussam Saad Jassim Al-Zamili
Al-Qasim Green University

Keywords : Legal liability, constitutional legislator, harms of artificial intelligence.

How To Cite This Article
Al-Zamili, Hussam Saad Jassim, The Constitutional Legislator's Responsibility for Artificial Intelligence Harm, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2026,Volume:16,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Artificial intelligence (AI) is one of the modern technological developments that has fundamentally impacted various aspects of life, including legal and constitutional systems. With the increasing use of AI technologies, legal issues have emerged regarding liability for damages that may result from these technologies, raising questions about the role of constitutional legislators in regulating this issue. This research aims to examine the responsibility of constitutional legislators in limiting damages resulting from AI, by analyzing the constitutional frameworks that can regulate the operation of these technologies and the adequacy of current constitutional texts to keep pace with technological developments. Hence, the question arises: What is the extent of the constitutional legislator's liability for damages resulting from AI, and what constitutional tools can they use to limit these damages?

The answer lies in the fact that the development of AI systems has reached its current level, producing numerous physical applications that operate within these systems and have the ability to act freely and independently according to the surrounding circumstances.

While AI and its physical applications have benefits and advantages, their excessive use can cause harm to humans. The importance of this research stems from the need to find constitutional solutions that mitigate the potential risks of artificial intelligence and protect the fundamental rights and freedoms of individuals.

The research relies on a descriptive and analytical approach, through the study and analysis of comparative constitutional texts, in addition to a deductive approach to anticipate future legislative solutions.

الملخص

يُعَدُّ الذكاء الاصطناعي من التطورات التكنولوجية الحديثة التي أثرت بشكل جوهري على مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الأنظمة القانونية والدستورية. ومع تزايد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، برزت إشكاليات قانونية تتعلق بالمسؤولية الناجمة عن الأضرار التي قد تنتج عن هذه التقنيات، مما يطرح تساؤلات حول دور المشرع الدستوري في تنظيم هذه المسألة. يهدف هذا البحث إلى دراسة مسؤولية المشرع الدستوري في الحد من الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، من خلال تحليل الأطر الدستورية التي يمكن أن تُنظم عمل هذه التقنيات، ومدى كفاية النصوص الدستورية الحالية لمواكبة التطورات التكنولوجية. ومن هنا يأتي التساؤل ما مدى مسؤولية المشرع الدستوري عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، وما هي الأدوات الدستورية التي يمكنه استخدامها للحد من هذه الأضرار؟ وتكمن الاجابة الى ان تطوير انظمة الذكاء الاصطناعي الى ان وصلت الى ما هي علية الان وافرزت العديد من التطبيقات المادية التي تعمل من خلال انظمتة ويكون لها القدرة على التصرف بحرية واستقلال وفق الظروف والملابسات المحيطة بها . نظرا لان الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المادية فوائد وايجابيات الا ان كثره استخدامه يؤدي الى احداث اضرار بالبشر .تبرز أهمية البحث من الحاجة إلى إيجاد حلول دستورية تحد من المخاطر المحتملة للذكاء الاصطناعي، وتحمي الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة النصوص الدستورية المقارنة وتحليلها، بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي لاستشراف حلول تشريعية مستقبلية.

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي

يعد الذكاء الاصطناعي (AI) أحد أبرز التطورات التقنية التي غزت مختلف مجالات الحياة البشرية في العصر الحديث، ويُعَرف على أنه القدرة التي يتمتع بها الجهاز أو النظام البرمجي في محاكاة العمليات الذهنية البشرية مثل التعلم، التفكير، التحليل، التفسير، واتخاذ القرارات. وبعبارة أخرى، هو فرع من فروع علوم الكمبيوتر يهدف إلى تطوير الأنظمة والبرمجيات

التي تُمكّن الآلات من أداء مهام كانت تتطلب في السابق تدخلاً بشريًا. وتتنوع تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتشمل جميع مناحي الحياة مثل الرعاية الصحية، الصناعات، التجارة، التعليم، الأمن، وغيرها من المجالات.(الخريسات،٢٠٢٢، ص١٢٣)

يشمل الذكاء الاصطناعي العديد من الأنواع والأساليب التي تعتمد على الخوارزميات والنماذج الرياضية، حيث يتم استخدام التعلم الآلي(Machine Learning) ، والشبكات العصبية الاصطناعية(Neural Networks) ، والتعلم العميق(Deep Learning) ، وهو ما يسمح للأنظمة بتحليل البيانات، واستخلاص الأنماط، والتعلم من التجارب السابقة. كما تعتمد بعض الأنظمة على معالجة اللغة الطبيعية (Natural Language Processing) مما يمكنها من فهم وتوليد النصوص البشرية.

ويعتبر الذكاء الاصطناعي من التقنيات التي تُحدث تحولًا جذريًا في مختلف جوانب الحياة البشرية، حيث يمكّن الأنظمة من القيام بمهام متقدمة مثل تشخيص الأمراض، قيادة السيارات الذاتية، إجراء الأبحاث العلمية، تنفيذ الأعمال التجارية، وحتى تقديم الدعم الشخصي باستخدام المساعدات الذكية مثل "سيري" أو "أليكسا". ومع تطور هذه التقنيات، يواجه العالم تحديات قانونية وأخلاقية جديدة، تتطلب وضع أطر قانونية منظمة لحماية الأفراد والمجتمعات من مخاطر هذا التقدم التكنولوجي.(القسوس ، ٢٠٢٢ ،ص٥٤)

المطلب الأول :مفهوم الذكاء الاصطناعي

قبل الإشارة إلى المفاهيم المختلفة للذكاء الاصطناعي، يجب من بيان المقصود بالذكاء بشكل عام وهو القدرة على التحليل والتخطيط والتصنيع وحل المشكلات، وسرعة المحاكاة العقلية، والتفكير المجرد، وجمع الأفكار وتنسيقها، وسرعة التعلم).(خالد محمد خير شيخ ، ٢٠١٦،ص٢٦٩)

ومن غير الخافي أن عدم وضع مفهوم محدد ودقيق للذكاء الاصطناعي، كصعوبة الإتفاق على تعريف الذكاء الاصطناعي بشكل عام؛ للوصول إلى المفهوم الأول بشكل خاص.

الذكاء البشري بشكل مفهوم معقد، له عدة معانٍ، ومستويات مختلفة كالمنطق والتفكير والفهم والتحليل والتعلم(السقا ، ٢٠٢٠،ص١٢)

ويعرف البعض أنه قدرة الإنسان على الفهم والإستنتاج والتحليل والابتكار، بقوة فطرته وفطنة خاطره، أي أنه القدرة على إدراك وفهم متغيرات الظروف وتعلم الحالات الجديدة والمتغيرة(أحمد محمد فتحي الخولي، ٢٠٢١، ص ٢٢٨)

ويضيف فريق أخربأنه (كل ما يرتبط بالقدرات العقلية للإنسان، كالتكيف مع ظروف الحياة والإستفادة من التجارب الشخصية والخبرات الحياتية، وكذا التفكير والتحليل والتخطيط وحل المشكلات، والإستنتاج السليم، والإحساس بالآخرين، فضلا عن سرعة التعلم، وتوظيف ما تم تعلمه بالشكل السليم.(أسماء السيد ،كريمة محمود ،٢٠٢٠، ص ٢٠)

أما عن الذكاء الإصطناعي فهو مصطلح يتكون من كلمتين هما (الذكاء،الإصطناعي والأول سبق الإشار إليه على أنه القدرة على الفهم والإدراك، والأخير يطلق على الأشياء التي تنشأ نتيجة الفعل، أو النشاط الذي يتم من خلال إصطناع وتشكيل الأشياء بصورة طبيعية دون تدخل الإنسان، أي ما كان مصنوعا بصنع صانع.

بناء على ما سبق سنتناول في هذا المطلب الإشارة إلى المفاهيم المختلفة للذكاء الإصطناعي، وذلك كما يلي:

في البداية نجد بأن قاموس (Merriam–Webster) يعرف الذكاء الإصطناعي بأنه فرع من فروع علوم الكمبيوتر، يتعامل مع محاكاة السلوك الذكي في أجهزة الكمبيوتر ، بحيث تعطي الآلة القدرة على تقليد السلوك البشري الذكي.

وتشير موسوعة (Britannica) إلي أنه قدرة الكمبيوتر الرقمي، أو الروبوت المحكوم به على أداء المهام المرتبطة عادة بالكائنات الذكية، بما يمكنها من التكيف مع الظروف المتغيرة)
)١١ Fabien Moutarde, 2019 p:(

ويضيف الفقه الفرنسي أن الذكاء الاصطناعي هو العلم الذي يبحث من خلال النظريات والتقنيات المستخدمة في ابتكار آلات قادرة على محاكاة الذكاء البشري.(ماكتير، ٢٠٠٤ ،ص٢٠٥)

وهناك من يعرفه تعريفًا واضحًا بأنه العلم الذي يهدف إلى جعل الآلة تقوم بالمهام التي ينجزها البشر باستخدام ذكائهم.

ويذهب أنصار هذا الرأي من الفقه الإنجليزي إلى وضع مفهوم له هو علم وتقنية قائمة على عدد من المجالات المعرفية كعلوم الحاسب الآلي، والرياضيات، والهندسة، والأحياء، والفلسفة، والتي تهدف إلى تطوير وظائف الحاسب الآلي لتحاكي الذكاء البشري(السقا ،٢٠٢٠،ص ١١٢)

أما بالنسبة للفقه المصري المؤيد لاعتبار الذكاء الاصطناعي علمًا مستقلًا، فهو علم يهدف إلى تصميم أنظمة ذكية من شأنها أن تجعل الحاسب الآلي يتصرف بذكاء، ويتعامل مع القدرات البشرية، وذلك من خلال تغذيته بالبيانات الضخمة، أو من خلال التعلم الذاتي(محمد فتحي محمد إبراهيم ،٢٠٢٢،ص ١٠٣٣).

وعرفه قاموس كامبريدج (قاموس كامبريدج الإنجليزي) بأنه (دراسة كيفية إنتاج آلات لديها بعض الخصائص التي يمتلكها العقل البشري، مثل القدرة على فهم اللغة والتعرف على الصور وحل المشكلات والتعلم

وتتنوع التعريفات الخاصة بالذكاء الإصطناعي تبعا لتنوع القدرات والإمكانيات التي يقوم بها من ناحية، وإلى نظرة الفقه إليه من ناحية أخرى، فمنهم من يري بأنه علم، أو فرع من فروع الحاسب الآلي أو برنامج مستقل، وسنتعرض لتلك الأراء على النحو التالي:

أولا: الذكاء الاصطناعي علم مستقل:

أول من تبني تلك الفكرة هو (جون ماكارثي (مكارثي)) حيث ذهب إلى أن الذكاء الاصطناعي هو علم دراسة وتصميم الأنظمة الذكية بطريقة مستقلة تستوعب البيئة المحيطة بها، مع إتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل تحقيق أهداف محددة(العمر ،٢٠٢٢، ص ١٩)

ويعرفه البعض أيضا بأنه علم الخوارزميات التي تعني بأتمتة القدرة على إتخاذ القرارات البشرية، سواء كان ذلك بطريقة كاملة أو جزئية، مع القدرة على التأقلم أو الإقتباس أو التنبؤ بسلوك غير مبرمج مسبقا، بحث يمكنه من أخذ قرارات جديدة للتكيف مع البيئة المحيطة (علي السقا ،٢٠٢١، ص ١١٢

ثانيا : الذكاء الإصطناعي إحدى علوم الحاسب الآلي:

يتصدر العالم (Elaine Rich) قائمة العلماء التي أعتبرت أن الذكاء الإصطناعي هو إحدي علوم أو فروع الحاسب الآلي، حيث عرفة بأنه (دراسة لجعل أجهزة الكمبيوتر تؤدي أشياء يقوم بها الإنسان بطريقة أفضل(Elaine Ricc, 1985p 117.)

ويضيف مؤيدو هذا الرأي بأن ذلك الذكاء هو جهاز كمبيوتر يتمتع بقدرات معرفية، يكون من شأنها أن تسمح له بإتخاذ القرارات بشكل مستقل، دون أن يخضع إلى رقابة الشخص الذي قام بتصميمه، أو الذي يقوم بإستخدامه

(Samir Merabet ،2020، p.224)

وفي ذات السياق يضيف الفقه الأمريكي بأنه (دراسة الحاسبات التي تجعل عمليات الإدراك والتفكير والتصرف ممكنه

(Guillaume Guegan t،٢٠٢٢, p57) .

ويذهب معظم الفقه المصري إلى إعتبار الذكاء الإصطناعي إحدى علوم الحاسب الآلي، حيث يعرف بأن فرع من علوم الحاسب الذي يمكن من خلاله إنشاءالممنوحة له، حتي يتم التنفيذ

بأفضل شكل ووسيلة ممكنة، مع الإعتراف بإحتمالية إرتكابة لخطأ في التنفيذ قد يترتب عليه ضررا حسب الأحوال).

المطلب الثاني: صور الذكاء الإصطناعي المختلفة

يهدف الذكاء الإصطناعي إلى فهم جميع أنواعه وأشكاله لفهمها والعمليات العقلية التي يقوم بها العقل البشري، وفقًا للمعطيات والأوامر الممنوحة له، بالإضافة إلى الظروف البيئية المحيطة به وبعد أن حاولنا في المتكلم السابق أن نوضح المفاهيم المختلفة للذكاء الاصطناعي بحسب رؤية كل جانب فقيه، فلا بد من التعرض في هذا المتكلم بأشكاله المختلفة وأنواعه، وما سنتناوله على النحو التالي:

أولا: أشكال الذكاء الاصطناعي:

تنوع أشكال الذكاء الاصطناعي بحسب قدرتها ووظيفتها ومهماتها التي تقوم بها، والتي تدور بين الآلات التفاعلية، وأكثر الذاكرة المحدودة، والإدراك الذاتي والقبيح من العقل البشري.

لذا يقسم الفقه أشكال الذكاء الاصطناعي إلى ثلاث أشكال هما

الشكل الأول : الذكاء الإصطناعي الضعيف وهو الذي يسمح للآلة أو النظام أو البرنامج بفهم الأوامر والامتثال للتعليمات التي يتلقاها وينفذها بشكل آلي لا يحتاج فيه أي قدر من التفكير أو قدرات إدراكية

وهذا الشكل يعمل في سياق محدود وهو محاكاة الذكاء البشري، وغالبا ما يركز على أداء مهمة واحدة فقط بشكل جيد، ومن أمثلته الذكاء الإصطناعي بمحرك البحث جوجل، والذكاء الإصطناعي الموجود في الكثير من الألعاب الإلكترونية كلعبة الشطرنج، وبرامج التعرف على الصور

(Jonathan Pouget، 2019، P.13)

ويعتبر هذا الشكل من أكثر الأشكال الموجودة والمنتشرة حاليا، كما يطلق عليه أيضا الذكاء الضيق أو المحدود)

(Alexy Hamoui ،2020،15.P)

الشكل الثاني: الذكاء الإصطناعي القوي وهذا الشكل من أشكال الذكاء يحاكي قدرات البشر في التفكير والتحليل والتعلم والإستفادة من التجارب السابقة وأهم ما يميزه، تمتعه بقدر كبير من الإستقلالية، بالإضافة إلى قدرته على التعلم والتكيف مع المواقف الجديدة، وإتخاذ القرارات التي تتجاوز بشكل كبير قدراته وبرمجته (بطيخ،٢٠٢١، ص ١٥٣١).

ويقوم الذكاء الإصطناعي القوي على تغذية الآلة بذكاء عام، يجعلها تستطيع التعامل مع البيئة الخارجية المحيطة بها من تلقاء نفسها وبإستقلالية، دون الإنتظار لتلقي أمر بالعمل من مطوره أو مبرمجه(السحلي ،٢٠١٩،ص٥٢)

ويوجد هذا الشكل في صورة أنظمة أو برامج أو آلات أو أجهزة، تشترك جميعها في تقاربها من مستوى الذكاء البشري، حيث يمكنها أن تؤدي أغلب المهام التي يقوم بها الإنسان، عن طريق تمتعها بالقدرة على جمع المعلومات وتحليلها، وإتخاذ القرارات بشكل مستقل، ومن أمثلتها السيارات ذاتية القيادة، وبعض الربوتات(خالد (لطفي،٢٠٢٢، ص ٣١)

الشكل الثالث: الذكاء الإصطناعي الفائق:

وهو ذكاء يتفوق على الذكاء البشري، أي يفترض فيه القيام بالمهام التي يقوم بها البشر؛ نظرا لقدرته على التواصل مع الإنسان من خلال فهم أفكاره ومشاعره وانفعالاته وردود أفعاله في مواقف معينة.

ويرى البعض بأن هذا الشكل من أشكال الذكاء الإصطناعي لا يمكن أن يحدث في الأمور المادية والملموسة التي يقوم بها الإنسان، مثل أجهزة التعامل مع الحريق أو الكهرباء، ولكنه من الناحية الفنية يتم تحت إشراف وتوجيه العقل البشري فهو في الحقيقة لا يتفوق على ذلك الأخير(عبد الحميد ٢٠٢٠، ،ص ١٣٨

ولم يصل التطور العلمي إلى هذا الشكل حتى الآن، وإن كان ظهوره في القريب العاجل أمر متوقع؛ ونتاج طبيعي للتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل في كافة المجالات.

ويعد هذا النوع من الذكاء الإصطناعي الأكثر إنتشارا وتداخلا في حياتنا؛ نظرا لتواجده في الكثير من البرامج والآلات، مثل إكتشاف الأمراض، وتحليل البيانات، والتمييز بين ما هو جيد وضار منها.

ويسمح هذا النوع للأجهزة بالتعلم الذاتي من خلال التكنولوجيا التي تمكنه من تطوير أنظمة تقوم على توقع الأشياء الجديدة، والتعلم من التجارب السابقة، معتمدة في ذلك على البرامج المزودة به(الشورة ،٢٠٢٤،ص٧٦)

وينقسم التعلم الآلي بدوره إلى نوعين هما :

أ-التعلم الخاضع للإشراف ويعمل بواسطة خوارزميات تتمتع بقدر محدود من الإستقلال، حيث يقوم علماء البيانات بتعلم تلك الخوارزميات الإستنتاجات المتوقعة، والتي يجب أن تقدمها أو تصل إليها بشكل مستقل

(Paul Scharre 2022،P29)

ومثال تشبيهي لهذا النوع، هو تعلم الطفل أنواع الثمار عن طريق حفظ الأسماء عن طريق صورها.

ب التعلم غير الخاضع للإشراف ويعتمد على خوارزميات أكثر إستقلالية، حيث يتعلم الذكاء الإصطناعي كيفية تحديد العمليات والمسائل المعقدة دون تدخل بشري، ودون إشتراط تغذيته بالمعلومات والبيانات الأساسية، حيث تتعلم وتتطور تلك الخوازميات من خلال البيانات الأولية وقدرتها على تحديث معلوماتها وبياناتها الخاصة.

ويستخدم ذلك النوع من الذكاء علي سبيل المثال في مجال الطب الوقائي) عن طريق قيام الخوازميات بتحليل البيانات الضخمة كالبيانات الشخصية للمريضوالأمراض السابقة له، والتاريخ المرضي لأقاربه، من أجل تحديد مدى إحتمالية حدوث مرض معين(الشورة، محمد سليم خليف، علاء أحمد حسن ٢٠٢٤ص٦٥.)

ويمكن تشبيه ميكانيزم التعليم غير الخاضع للإشراف بطريقة تعليم الطفل التعرف على الفاكهة من خلال ملاحظة الألوان والأحجام والأشكال، بدلا من حفظ الأسماء بمساعدة المعلم(السحلي،٢٠١٩ ، ص٥٧).

٢ – التعلم المتعمق :

هنا يحاول الذكاء الإصطناعي الإقتراب من العقل البشري والتفكير بصورة تشابهه، حيث تقوم الآله أو الجهاز بالتفكير والتخطيط الذاتي بشكل شبيه جدا بالإنسان.

ويتميز التعلم العميق بإعتماده على مستويات مختلفة من الخوارزميات التي تكون شبكة عصبية إصطناعية، تحاول محاكاة العقل البشري، والتعلم والتطور المستمر لذلك العقل.

وتسمح المستويات المختلفة للخوارزميات أن تعلم نفسها بنفسها، بل وخلق خوارزميات جديدة دون الحاجة إلى التدخل البشري، أو دون قدرة المبرمج على توقع سلوكها في موقف معين (محمود حسن السحلي ،٢٠١٩،ص٥٨).

وتشبه الشبكة العصبية الإصطناعية، تلك الشبكة العصبية في الدماغ البشري، وتتكون الأولى من مجموعة من الطبقات تعمل على التعلم العميق، ولكل طبقة عمل معين، وتستطيع الشبكة العصبية الإصطناعية أن تتغير وتتقدم مثل العقل البشري والتعلم من الأخطاء السابقة (أحمد لطفي ، ٢٠٢٢، ص٢٩).

ويمر التعلم في تلك الشبكات بثلاث مراحل، تبدأ من التعلم تحت الإشراف مرورا بالتعلم الغير خاضع للإشراف، وانتهاءا بمرحلة التعلم الذاتي أو المعزز، حيث تعالج الشبكة ما تقع منها من

أخطاء حتى تنتهي إلى التحليل الإيجابي السليم ولتوضيح الفارق بين التعلم الآلي والعميق نضرب المثال التالي: (أحمد لطفي ، ٢٠٢٢، ص٣١).

إذا تمت البرمجة أو خوارزمية التعلم الآلي على إضاءة المصباح عند سماع كلمة (ظلام)، فسوف تستجيب تلك الخوارزمية عند سماع هذا اللفظ فقط دون سواه، بينما برمجة أو خوارزمية التعلم العميق سوف تستجيب وسيتم إضاءة المصباح عند سماع كلمة (ظلام) أو جملة لا توجد كهرباء) لأن كلا المعنيين لديها واحد، فهي تدرك أن المستخدم بحاجة إلى النور (أشرف إبراهيم ، ٢٠٢١ ، ص ١٨٣).

النوع الثاني : الذكاء الإصطناعي ومدى التدخل البشري فيه: يقسم الفقه الذكاء الإصطناعي من حيث درجة التكنولوجيا المستخدمة فيه، ومدى إستقلاليته عن العنصر البشري، إلى ثلاث مستويات هما(Paul Scharre, 2018, P ٥٠)

١ – المستوى الأول : وتقوم فيه الآلة أو الجهاز بجزء من المطلوب منها فقط، ثم يتدخل العنصر البشري في إتمام العملية المطلوبة.

المستوى الثاني: يتمتع فيه الذكاء الإصطناعي بدرجة أكبر من الإستقلال، ولكن يظل ذلك تحت إشراف العنصر البشري، الذي بمقدوره التدخل في الوقت المناسب لوقف أي تجاوز أو تحول عن الهدف المراد تحقيقه.

وأخيرا المستوي الثالث : وهو الأخطر على الإطلاق، حيث تتيح فيه الأنظمة للذكاء الإصطناعي التصرف الكامل في العملية أو المهمة المطلوبة دون أي تدخل بشري في أي من مراحلها(عبد الحميد، ٢٠٢٠، ،ص ١٣٨).

النوع الرابع: الذكاء الإصطناعي وفقا للمهام التي يقوم بها تتعدد أنواع الذكاء الإصطناعي بحسب الوظائف والأهداف التي يحققها الى: (محمد إبراهيم ،٢٠٢٢،ص ١٩٣).

١ – الآلات التفاعلية : وهو أبسط أنواع الذكاء الإصطناعي، حيث لا يستطيع التعلم من تجاربه السابقة، وبالتالي لا يملك تطوير الأعمال التي يقوم بها، وعلى ذلك يقوم بتنفيذ مهامه دون أي تجديد فيها .

– الذاكرة المحدودة ويعتمد الذكاء الإصطناعي هنا على تخزين البيانات أو المعلومات لفترة زمنية بسيطة ومحددة، وذلك من خلال التجارب السابقة التي أجريت بمعرفته.

ويعد نظام السيارة الذاتية أو القيادة الذاتية هو أوضح الأمثلة على هذا النوع من الذكاء، حيث يتم تخزين سرعة السيارات والمسافة بينهما، والعديد من البيانات اللازمة لتلك المهمة(أحمد لطفي ، ٢٠٢٢، ص ٣١).

الإدراك الذاتي ويقوم هذا النوع على فهم المشاعر الإنسانية، ويكون لدى الذكاء الإصطناعي الوعي الذاتي الذي يفوق العقل البشري، وهذا النوع لا يوجد حتى الآن، لذا هو الغاية المنشودة والتي يتمناها العلماء والباحثين

المبحث الثاني

المسؤولية الدستورية الناجمة عن أضرار الذكاء الاصطناعي

المسؤولية الدستورية الناجمة عن أضرار الذكاء الاصطناعي تمثل أحد الموضوعات المعاصرة التي تفرض تحديات قانونية وتشريعية غير مسبوقة، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي أحد المحاور الجوهرية في إدارة المجتمعات الحديثة وتسيير شؤونها العامة والخاصة. فقد أدت التطورات التقنية المتسارعة إلى إدخال نظم الذكاء الاصطناعي في مختلف ميادين الحياة بما في ذلك الإدارة الحكومية والعدالة والرعاية الصحية والاقتصاد والأمن. غير أن هذه النظم رغم فوائدها الكبيرة قد تتسبب في أضرار مادية أو معنوية للأفراد أو المؤسسات أو المجتمع برمته مما يستدعي النظر في مدى مسؤولية الدولة دستوريًا عند وقوع هذه الأضرار خاصة إذا نتجت عن استخدام أو تقصير أو سوء تنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي من قبل الجهات العامة أو بتشجيع أو ترخيص من الدولة ذاتها.

وتبرز المسؤولية الدستورية في هذا السياق بوصفها الالتزام الذي يقع على عاتق الدولة بضرورة احترام الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور للمواطنين، وضمان عدم المساس بها بأي وسيلة من الوسائل حتى لو كانت تلك الوسيلة حديثة النشأة كأنظمة الذكاء الاصطناعي. وتقوم المسؤولية الدستورية في هذا السياق على مبدأين أساسيين: أولهما أن الدولة مسؤولة عن ضمان حماية الحقوق الأساسية للمواطنين مثل الحق في الحياة والخصوصية والحرية والأمن والثاني أن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لا يعفي الدولة من هذه المسؤولية بل يضاعف من عبء الرقابة والضبط والتوجيه في سبيل منع الأضرار المحتملة والتعامل معها عند وقوعها. وعلى ضوء ذلك فإن أي إخلال تنظيمي أو تشريعي أو تنفيذي في ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي قد يُعد إخلالًا بالتزامات الدولة الدستورية وقد يفضي إلى قيام مسؤوليتها السياسية والقانونية والدستورية.(الخوالدة ، ٢٠١٩،ص٧٧)

كما أن الرقابة القضائية الدستورية على أنظمة الذكاء الاصطناعي تمثل ركيزة أساسية في هذا الإطار، فالمحاكم الدستورية أو العليا في الأنظمة الديمقراطية مطالبة بالتدخل عند الطعن في دستورية القوانين أو الإجراءات المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي متى ما ظهر أنها تنتهك الحقوق الأساسية للمواطنين. وعلى سبيل المثال إذا أصدرت جهة تنفيذية نظامًا يعتمد على

الذكاء الاصطناعي في تصنيف المواطنين بناءً على سلوكهم الرقمي أو بياناتهم البيولوجية أو التعليمية أو الاجتماعية فإن من حق المتضررين الطعن في مشروعية هذا النظام إذا شعروا أنه ينتهك خصوصيتهم أو يؤدي إلى التمييز ضدهم أو يخرق مبدأ المساواة أمام القانون وهنا تتجلى أهمية الرقابة الدستورية على هذه الأدوات التي قد تكون في ظاهرها محايدة ولكنها في الواقع قد تكرس أنماطًا من الظلم والتهميش أو الإساءة إلى الحريات الفردية.(النسور،٢٠١٧،ص٤٩)

وتعزز مسؤولية الدولة في هذا الصدد من خلال الالتزام التشريعي بضمان إطار قانوني يحدد آليات استخدام الذكاء الاصطناعي ويرسم حدود صلاحياته ويؤسس لمبادئ الشفافية والمساءلة. فإذا تقاعست السلطة التشريعية عن سن قوانين ملائمة تحكم تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي فقد يؤدي ذلك إلى فجوة قانونية تستغلها بعض الجهات فتستخدم هذه الأنظمة بطرق قد تؤدي إلى أضرار جسيمة تمس حياة الأفراد وكرامتهم وحقوقهم دون أن يكون هناك إطار قانوني واضح لمساءلة تلك الجهات أو تعويض المتضررين. وفي هذا السياق فإن الدولة تكون قد أخلت بمسؤوليتها الدستورية لأنها لم تقم بواجبها في تشريع ما يضمن حماية الحقوق الأساسية من أدوات قد تمسها ولو بطريقة غير مباشرة.(القسوس، ٢٠٢٢،ص٨٠).

ومن جهة أخرى، فإن المسؤولية الدستورية الناجمة عن أضرار الذكاء الاصطناعي تتطلب من السلطات الإدارية والتنفيذية أن تباشر اختصاصاتها بكفاءة ودقة وحذر عند تبني هذه الأنظمة في أداء مهامها العامة. فإذا اعتمدت وزارة ما على نظام ذكاء اصطناعي لاتخاذ قرارات تتعلق بالضمان الاجتماعي أو توزيع الخدمات الصحية أو منح القروض أو التعيينات أو غيرها من القرارات التي تمس حياة المواطن اليومية فيجب أن تكون هذه النظم خاضعة لضوابط دقيقة لضمان عدم التحيز أو الخطأ أو الإساءة أو التجاوز على الحقوق. فإذا ثبت أن النظام قد اتخذ قرارًا خاطئًا أدى إلى حرمان أحد الأفراد من حقه أو ألحق به ضررًا ماديًا أو معنويًا فإن ذلك قد يُعد تقصيرًا من الجهة الإدارية في الرقابة على النظام، وهو ما يحملها مسؤولية دستورية أمام المواطن وأمام المؤسسات الرقابية والتشريعية والقضائية.(الخوالدة، ٢٠٢٤،ص٥٩.)

كما أن من جوانب هذه المسؤولية ما يتعلق بإتاحة الفرصة للمتضرر من قرارات الذكاء الاصطناعي للطعن فيها وطلب مراجعتها، إذ أن النظام القانوني والدستوري يجب أن يكفل للمواطن حق الاعتراض والتظلم وضمان مبدأ المحاكمة العادلة حتى لو كان مصدر القرار نظامًا إلكترونيًا. فإذا غابت هذه الآليات أو عُطّلت فإن المتضرر يُحرم من حقه الدستوري في الدفاع عن نفسه أو استرداد حقه، ما يجعل الدولة في موقع المساءلة على مستوى الالتزام الدستوري بحقوق الإنسان.

إن مسؤولية الدولة الدستورية الناجمة عن أضرار الذكاء الاصطناعي تتجاوز البعد الوطني لتشمل أيضًا الالتزامات الدولية التي قطعتها الدولة على نفسها بموجب انضمامها إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والتي تنص في كثير منها على ضرورة حماية الكرامة الإنسانية وخصوصية الأفراد ومنع التمييز والإقصاء، وبالتالي فإن أي إخفاق في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة تحترم هذه المبادئ لا يعرض الدولة فقط للمساءلة الداخلية بل أيضًا للمساءلة أمام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، مما يضع على عاتق الدولة مسؤولية مزدوجة: داخلية ودولية.(العمر،٢٠٢٢،ص٨٨).

وتزداد أهمية هذا الموضوع في ظل التوسع الكبير في استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجالات الأمن القومي والمراقبة والضبط الاجتماعي، حيث تستخدم بعض الدول تقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد أنشطة المواطنين أو التنبؤ بسلوكهم أو تقييم ولائهم السياسي أو مدى امتثالهم للقانون، وهو ما قد ينطوي على انتهاك صارخ للحقوق الدستورية مثل الحق في الخصوصية وحرية التعبير والتنقل والانتماء السياسي، وإذا لم تُقنَّن هذه الوسائل وفق ضوابط صارمة فسيكون ذلك مدخلًا للاستبداد الرقمي الذي يتعارض مع جوهر الدولة الدستورية ومبادئ الديمقراطية.

وفي ضوء كل ما تقدم، يمكن القول إن المسؤولية الدستورية الناجمة عن أضرار الذكاء الاصطناعي تفرض إعادة نظر شاملة في العلاقة بين الدولة والمواطن في ظل الثورة الرقمية، كما تقتضي تطوير البنية التشريعية والرقابية والمؤسسية للدولة بما يجعلها قادرة على استيعاب هذه التغيرات والتفاعل معها بما يضمن حماية الحقوق الدستورية وعدم التضحية بها تحت مبرر التقدم التقني أو الكفاءة الإدارية. فالدولة في نهاية المطاف ليست فقط كيانًا حاكمًا بل هي إطار قانوني وأخلاقي لحماية الإنسان، وكل إخلال بهذه المهمة في عصر الذكاء الاصطناعي هو إخلال بجوهر العقد الدستوري نفسه.(الزعبي، ٢٠٢٣،ص٦٩).

المطلب الاول

الرقابة القضائية على أنظمة الذكاء الاصطناعي

الرقابة القضائية على أنظمة الذكاء الاصطناعي تمثل إحدى الضمانات الأساسية لحماية الحقوق والحريات الدستورية في ظل التوسع المتزايد لاستخدام هذه الأنظمة في المجالات العامة والخاصة، فمع دخول الذكاء الاصطناعي في مراكز اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية والخدمية أصبح من الضروري أن تخضع هذه الأنظمة للرقابة القضائية التي تضمن عدم تجاوزها لحدود القانون وعدم انتهاكها للحقوق التي كفلها الدستور للمواطنين، فالذكاء الاصطناعي رغم قدرته العالية على المعالجة والتحليل إلا أنه قد يكون سببًا في اتخاذ قرارات

خاطئة أو غير عادلة إذا لم يُحكم استخدامه بضوابط قانونية واضحة ويُخضع لمراقبة فعالة.(الحراحشة، ٢٠٢٢،ص٢٠٠)

وتقوم الرقابة القضائية في هذا المجال على مبدأ أساسي يتمثل في خضوع كافة أشكال السلطة مهما كان نوعها أو طبيعتها لرقابة القضاء، ومن ذلك الأنظمة التقنية والبرمجيات الذكية التي تتخذ قرارات تمس حياة الأفراد أو تؤثر على مراكزهم القانونية، إذ أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن اعتباره كيانًا مستقلًا أو معفيًا من المحاسبة لمجرد أنه يعمل بتقنيات معقدة أو خوارزميات دقيقة، بل يجب أن يخضع للرقابة شأنه شأن أي أداة أخرى تستخدم في الإدارة أو الحكم. وتتمثل أهمية هذه الرقابة في أنها تمنح الأفراد الحق في اللجوء إلى القضاء للطعن في القرارات التي تصدر عن أو بفعل أنظمة الذكاء الاصطناعي، وطلب إلغائها أو تعديلها إذا ثبت أنها أضرت بحقوقهم أو خالفت النصوص القانونية أو الدستورية.(الخطيب، ٢٠٢٣،ص٩٥).

ويعد أحد أهم ملامح هذه المسؤولية هو وجوب التأكد من أن أنظمة الذكاء الاصطناعي لا تُنتج أو تُسهم في صياغة تشريعات أو سياسات تنطوي على تمييز، أو إقصاء، أو انتهاك لمبدأ المساواة أمام القانون، أو غيرها من المبادئ الدستورية. فقد نصت المادة ١٤ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على أن "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي"، وبالتالي فإن أي استخدام لأنظمة الذكاء الاصطناعي في صنع السياسات يجب أن يلتزم بهذا المبدأ.

وتكتسب هذه الرقابة أهمية أكبر عندما يُستخدم الذكاء الاصطناعي في مجالات حساسة مثل القضاء، وإنفاذ القانون، والصحة، والتعليم، والتوظيف، والضمان الاجتماعي، إذ قد تصدر هذه الأنظمة قرارات تتعلق بحرية الأفراد، أو تصنيفهم، أو قبولهم ورفضهم في خدمات معينة، وهنا يظهر الخطر في حال لم تكن هناك جهة رقابية قضائية قادرة على مراجعة تلك القرارات ومساءلة الجهات التي تعتمد على هذه الأنظمة، وتحديد ما إذا كانت قد راعت القواعد الدستورية والمعايير الأخلاقية في استخدامها. كما أن القضاء قد يُعنى بالنظر في مدى مشروعية النصوص القانونية أو الإدارية التي تُجيز استخدام الذكاء الاصطناعي، بحيث يقرر مدى توافقها مع الدستور وحقوق الإنسان، وهو ما يعزز من فكرة الرقابة الوقائية وليس فقط العلاجية.(السرحان، ليلى محمود، ٢٠٢٣،ص٦٦).

كما أن من وظائف الرقابة القضائية في هذا المجال هو الكشف عن وجود أي تحيزات أو انتهاكات ضمن خوارزميات الذكاء الاصطناعي، إذ أن هذه الأنظمة لا تعمل بمعزل عن

البيانات التي تُغذّى بها، وإن كانت هذه البيانات مشوبة بتمييز أو قصور أو انحياز فإن ذلك سينعكس على قرارات النظام. ومن هنا، فإن القضاء قد يطلب تدقيقًا فنيًا للأنظمة للتأكد من حيادها وفعاليتها، وقد يصدر أحكامًا تُلزم الجهات المسؤولة بتعديل هذه الأنظمة أو سحبها من الخدمة إذا ثبت أنها تُلحق ضررًا جسيمًا بالأفراد أو تنتهك المبادئ الدستورية.(لعدوان،٢٠٢٢ص٦٢)

إن الرقابة القضائية على أنظمة الذكاء الاصطناعي ليست مجرد إجراء قانوني تقليدي، بل هي ركيزة لحماية الديمقراطية والعدالة في العصر الرقمي، وهي الأداة التي تضمن ألا يكون التطور التكنولوجي على حساب الإنسان وكرامته وحقوقه، ومن ثم فإن تفعيل هذه الرقابة يتطلب تأهيل القضاء وتمكينه من فهم طبيعة هذه الأنظمة وتعقيداتها، بما يحقق التوازن بين التطور التقني والضمانات الدستورية.(العكور،٢٠٢٤،ص٨١)

استخدام لأنظمة الذكاء الاصطناعي في التشريع يجب أن يكون ضمن إطار قانوني واضح وخاضع للرقابة الدستورية، وأكدت **المادة ٤٦** من الدستور أنه "لا يجوز تقييد الحقوق والحريات إلا بناءً على قانون"، وهو ما يستوجب وضع تشريعات صارمة لضمان عدم استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة قد تؤدي إلى تقييد هذه الحقوق.

من جانب آخر، فإن المسؤولية القانونية لا تتوقف عند القواعد الدستورية، بل تمتد إلى القوانين المدنية والجزائية ذات الصلة. فقد نصت **المادة ٢٠٢ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١** على المسؤولية التقصيرية، وهو ما يمكن تطبيقه على الجهات التي تعتمد على أنظمة الذكاء الاصطناعي في التشريع دون رقابة كافية إذا أدى ذلك إلى الإضرار بالحقوق الدستورية. كما أن **المادة ٢١٩ من القانون المدني** تتعلق بمسؤولية حارس الأشياء عن الأضرار التي تسببها، مما قد يُفسّر على أنه يشمل مسؤولية الجهات المشغلة لأنظمة الذكاء الاصطناعي في حال تسببت قراراتها أو توصياتها التشريعية في ضرر غير مشروع.

وفيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية، فقد تناولت **المادة ٣٤ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩** المسؤولية الجنائية عن الأفعال التي تُرتكب باستخدام الأدوات أو الآلات، مما قد يُفسر ليشمل الجرائم الناتجة عن قرارات الذكاء الاصطناعي عند استخدامها في التشريع أو الإدارة العامة. كما نصت **المادة ٣٤٩** من القانون ذاته على معاقبة التلاعب بالبيانات والمعلومات، وهو ما قد يشمل مسؤولية الجهات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي في التشريع دون ضمان شفافية عملياته ونتائجه.

أما فيما يتعلق بالجوانب الإلكترونية، فقد جاء **قانون المعاملات الإلكترونية العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢** ليحدد المسؤولية القانونية للأنظمة الإلكترونية، مما يمكن الاستناد إليه لوضع إطار قانوني ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في صياغة التشريعات أو التأثير على السياسات العام

المطلب الثاني

مسؤولية أنظمة الذكاء الاصطناعي في التشريع الدستوري

مسؤولية أنظمة الذكاء الاصطناعي في التشريع الدستوري تمثل أحد التحديات الحديثة التي تواجه الفقه الدستوري في العصر الرقمي، حيث لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد وسيلة مساعدة في جمع وتحليل البيانات، بل أصبح له دور متزايد في تقديم التوصيات وصنع السياسات العامة وحتى التأثير على الصياغات التشريعية والتنظيمية. ومع هذا الدور المتنامي تظهر إشكالية أساسية تتعلق بمكانة هذه الأنظمة في إطار النظام الدستوري، ومدى إمكانية مساءلتها أو مساءلة الجهات التي تعتمد عليها، في حال تسبب استخدامها في إصدار قرارات أو سياسات تنتهك المبادئ الدستورية أو تمس بالحقوق الأساسية المكفولة بموجب الدستور (العبادي،٢٠٢٣،ص١٠٠).

من الثابت أن أنظمة الذكاء الاصطناعي ليست كيانات قانونية مستقلة، ولا تتمتع بذاتية قانونية تخولها تحمل المسؤولية بمعناها التقليدي، ولكن مع ذلك فإن استخدام هذه الأنظمة في المؤسسات الدستورية أو في سياقات تؤثر على مضمون التشريع الدستوري يفرض مساءلة غير مباشرة، تستند إلى مبدأ أن كل أداة تُستخدم في إدارة الشأن العام يجب أن تكون خاضعة للرقابة والمساءلة. وتظهر المسؤولية هنا من خلال مساءلة السلطات التشريعية والتنفيذية التي تعتمد على هذه الأنظمة دون وضع الضوابط الكافية لاستخدامها أو دون التحقق من نتائجها ومدى تطابقها مع القيم الدستورية.(المجالي، ٢٠٢٤،ص٩١)

ويعد أحد أهم ملامح هذه المسؤولية هو وجوب التأكد من أن أنظمة الذكاء الاصطناعي لا تُنتج أو تُسهم في صياغة تشريعات أو سياسات تنطوي على تمييز، أو إقصاء، أو انتهاك لمبدأ المساواة أمام القانون، أو غيرها من المبادئ الدستورية. فقد نصت المادة ١٤ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على أن "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي"، وبالتالي فإن أي استخدام لأنظمة الذكاء الاصطناعي في صنع السياسات يجب أن يلتزم بهذا المبدأ.(النعيمي، ٢٠٢٣،ص٧٦)

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١

فإن وقع مثل هذا الخلل، تكون الجهات التي قامت بتطوير أو استخدام هذه الأنظمة دون رقابة أو وعي كافٍ قد أخلّت بالتزاماتها الدستورية، وبالتالي تتحمل المسؤولية عن النتائج المترتبة على ذلك. كما أنه من الضروري أن يتم التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يكون بديلاً عن الإرادة التشريعية البشرية، إذ أن وضع القوانين وصياغة النصوص الدستورية يتطلب استيعابًا عميقًا للسياقات الاجتماعية والسياسية والقيم الثقافية والأخلاقية، وهي أمور تعجز أنظمة الذكاء الاصطناعي عن إدراكها بشكل كامل مهما بلغت من تطور.

وتتسع هذه المسؤولية لتشمل حماية الحقوق الفردية من أي إساءة أو تقييد ناجم عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في السياقات القانونية، فعلى سبيل المثال قد تؤدي بعض الأنظمة الذكية إلى ترجيح كفة فئة على أخرى عند تقديم خدمات الدولة أو توزيع الموارد أو فرض الضرائب، وإذا لم تُراقب هذه الأنظمة رقابة فعالة فقد تُنتج آثارًا تشريعية غير عادلة تمس بحقوق دستورية جوهرية. وهنا تبرز مسؤولية الدولة في سن تشريعات تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي وتضع حدودًا واضحة لاستخدامه في المجال التشريعي، بما يضمن بقاء الدور الأساسي للإنسان في صنع السياسات والقوانين، وبما يحمي مبادئ العدالة والحرية والمساواة التي يمثلها الدستور.(السوالمة، ٢٠٢٤،ص٤٣)

وقد أكدت المادة ٥ من الدستور العراقي على أن "السيادة للقانون"، مما يعني أن أي استخدام لأنظمة الذكاء الاصطناعي في التشريع يجب أن يكون ضمن إطار قانوني واضح وخاضع للرقابة الدستورية، وأكدت المادة ٤٦ من الدستور أنه "لا يجوز تقييد الحقوق والحريات إلا بناءً على قانون"، وهو ما يستوجب وضع تشريعات صارمة لضمان عدم استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة قد تؤدي إلى تقييد هذه الحقوق.

وعليه فإن مسؤولية أنظمة الذكاء الاصطناعي في التشريع الدستوري لا تعني مساءلة هذه الأنظمة ذاتها، بل تعني مساءلة السلطات العامة عن استخدامها دون إطار قانوني واضح أو عن نتائج هذا الاستخدام عندما يؤدي إلى المساس بالمبادئ الدستورية، مما يستدعي ضرورة تطوير منظومة تشريعية وطنية تضع قواعد دقيقة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في المجال التشريعي والإداري، وتُخضع هذه القواعد للرقابة الدستورية لمنع تغول التقنية على القانون أو تقويضها للأسس التي يقوم عليها النظام الدستوري.(الرفاعي،٢٠٢٢،ص٩٩)

من جانب آخر، فإن المسؤولية القانونية لا تتوقف عند القواعد الدستورية، بل تمتد إلى القوانين المدنية والجزائية ذات الصلة. فقد نصت **المادة ٢٠٢ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١** على المسؤولية التقصيرية، وهو ما يمكن تطبيقه على الجهات التي تعتمد على أنظمة

الذكاء الاصطناعي في التشريع دون رقابة كافية إذا أدى ذلك إلى الإضرار بالحقوق الدستورية. كما أن **المادة ٢١٩ من القانون المدني** تتعلق بمسؤولية حارس الأشياء عن الأضرار التي تسببها، مما قد يُفسّر على أنه يشمل مسؤولية الجهات المشغلة لأنظمة الذكاء الاصطناعي في حال تسببت قراراتها أو توصياتها التشريعية في ضرر غير مشروع.

وفيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية، فقد تناولت **المادة ٣٤ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩** المسؤولية الجنائية عن الأفعال التي تُرتكب باستخدام الأدوات أو الآلات، مما قد يُفسر ليشمل الجرائم الناتجة عن قرارات الذكاء الاصطناعي عند استخدامها في التشريع أو الإدارة العامة. كما نصت **المادة ٣٤٩** من القانون ذاته على معاقبة التلاعب بالبيانات والمعلومات، وهو ما قد يشمل مسؤولية الجهات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي في التشريع دون ضمان شفافية عملياته ونتائجه.

أما فيما يتعلق بالجوانب الإلكترونية، فقد جاء **قانون المعاملات الإلكترونية العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢** ليحدد المسؤولية القانونية للأنظمة الإلكترونية، مما يمكن الاستناد إليه لوضع إطار قانوني ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في صياغة التشريعات أو التأثير على السياسات العامة.

وعليه فإن مسؤولية أنظمة الذكاء الاصطناعي في التشريع الدستوري لا تعني مساءلة هذه الأنظمة ذاتها، بل تعني مساءلة السلطات العامة عن استخدامها دون إطار قانوني واضح أو عن نتائج هذا الاستخدام عندما يؤدي إلى المساس بالمبادئ الدستورية، مما يستدعي ضرورة تطوير منظومة تشريعية وطنية تضع قواعد دقيقة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في المجال التشريعي والإداري، وتُخضع هذه القواعد للرقابة الدستورية لمنع تغول التقنية على القانون أو تقويضها للأسس التي يقوم عليها النظام الدستوري.

الخاتمة:

في ضوء ما تقدم، يتضح أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية مساعدة، بل أصبح قوة فاعلة تُؤثر في القرارات اليومية التي تمس حياة الأفراد وحقوقهم، وهو ما يفرض على الدول الحديثة أن تعيد النظر في بنيتها الدستورية والتشريعية بما يتلاءم مع هذا التطور السريع. إن المسؤولية الدستورية الناتجة عن أضرار الذكاء الاصطناعي تُمثل تحديًا حقيقيًا للدولة ومؤسساتها، حيث بات من الضروري أن تضع حدودًا واضحة لاستخدام هذه الأنظمة، وتوفر ضمانات كافية لحماية الحقوق والحريات من أي تهديد قد ينشأ بفعل الخلل أو التحيز أو سوء الاستخدام.

وقد بيّنا من خلال هذا البحث أن الرقابة القضائية تمثل صمام أمان في مواجهة الاستخدام غير المنضبط لأنظمة الذكاء الاصطناعي، كما أن هناك مسؤولية تقع على عاتق السلطات التشريعية والتنفيذية لضمان عدم تجاوز هذه الأنظمة للحدود الدستورية، بل وضمان التوظيف العادل والمتزن لها بما يخدم الصالح العام دون المساس بالمبادئ الأساسية للدولة الدستورية. إن التحدي الأكبر يتمثل في تحقيق التوازن بين التقدم التقني وحماية القيم الدستورية والحقوق الفردية، وهذا لا يتحقق إلا من خلال إطار قانوني صارم ومرن في الوقت نفسه، قادر على مواكبة التغيرات السريعة في هذا المجال.

النتائج:

١. أدى استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات العامة إلى ظهور أضرار تمس الحقوق الدستورية مثل الخصوصية والحرية والمساواة.

٢. تقع المسؤولية الدستورية على الدولة عند الإخلال بواجبها في حماية المواطنين من الأضرار الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي.

٣. الرقابة القضائية تُعد أداة فعالة لمراجعة القرارات المتخذة بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي وضمان عدم مخالفتها للدستور.

٤. هناك قصور تشريعي في العديد من الدول بشأن تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن إطار دستوري واضح.

٥. أنظمة الذكاء الاصطناعي ليست مستقلة بذاتها قانونيًا، لكن الجهات التي تستخدمها مسؤولة عن نتائج استخدامها خاصة في السياقات الدستورية.

٦. الاستخدام غير المنظم للذكاء الاصطناعي في التشريع وصنع السياسات قد يؤدي إلى انتهاك مبادئ دستورية جوهرية.

٧. فشل السلطات في ضمان الشفافية والمساءلة في استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي يُعد إخلالًا بالمسؤولية الدستورية.

٨. هناك حاجة متزايدة لرفع وعي القضاة والمشرعين حول طبيعة الذكاء الاصطناعي ومخاطره لضمان رقابة فعالة.

التوصيات:

١. سن تشريعات خاصة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن إطار يحترم المبادئ الدستورية ويضمن حماية الحقوق والحريات.

٢. إنشاء هيئة وطنية مستقلة للإشراف على تطبيقات الذكاء الاصطناعي وضمان توافقها مع الدستور.

٣. إلزام الجهات الحكومية والخاصة بإجراء تقييم أثر دستوري قبل اعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات.

٤. تمكين المحاكم من الاطلاع الفني على خوارزميات الذكاء الاصطناعي عند الطعن في قراراتها لضمان الشفافية.

٥. تطوير برامج تدريبية للقضاة وأعضاء البرلمان حول الذكاء الاصطناعي والقيم الدستورية ذات الصلة.

٦. إدراج قواعد الأخلاقيات والعدالة في تصميم الخوارزميات المستخدمة في القطاعات العامة.

٧. توسيع نطاق الرقابة البرلمانية على إدماج الذكاء الاصطناعي في مؤسسات الدولة لضمان عدم تجاوز السلطة.

٨. تعزيز التعاون الدولي في تبادل الخبرات حول أفضل الممارسات في التوفيق بين الذكاء الاصطناعي والدستور.

المصادر

أولًا: المصادر العربية

١ .الكتب:

•أسماء السيد محمد، كريمة محمود محمد،(٢٠٢٠)تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومستقبل تكنولوجيا التعليم . المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأول.

•مايكل إف ماكتير، نورمان كريني،(ص٢٠٥)٢٠٠٤، .الذكاء الاصطناعي والعلوم المعرفية .سبرينغر،.

٢ .الرسائل والأطاريح العلمية:

•الخريسات، أريج مروان هويمل(ص١٢٣)، ٢٠٢٢ " أثر الذكاء الاصطناعي في تخفيض التكاليف في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان ".رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

•القسوس، ماريا عيسى عوده(ص٥٤) ٢٠٢٢، أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم استراتيجية الريادة في التكاليف في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ".رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

•الخوالدة، علي محمد غالب،(ص٧٧)(٢٠١٩)أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على موثوقية البيانات المالية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ".رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

•العمر، رناد مجدي حسن(ص ١٩)(٢٠٢٢)أثر الذكاء الاصطناعي في الحد من مخاطر المحاسبة السحابية للشركات الصناعية الأردنية ".رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

•مها رمضان محمد بطيخ،(٢٠٢١، ص ١٥٣١) الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجالات المختلفة، (القاهرة: دار الفكر الجامعي.

•السحلي، محمود حسن.(٢٠١٩،ص٥٢) الذكاء الاصطناعي وتحولات سوق العمل: دراسة في التداعيات القانونية والاجتماعية. القاهرة: دار النهضة العربية.
•عبد الحميد، ياسمين عبد المنعم. (٢٠٢٠، ،ص ١٣٨). الذكاء الاصطناعي وتحولاته في المجتمع الرقمي. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
•الشورة، محمد سليم خليف؛ عضيبات، علاء أحمد حسن (٢٠٢٤،ص٧٦)) دور الذكاء الاصطناعي في الميزة التنافسية في قطاع الاتصالات الأردنية." مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مجلد ٢٤، عدد ٣.

٣ .الأبحاث والدراسات العلمية:

•خالد محمد خير شيخ، (ص٢٦٩) ،٢٠١٦ "أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في صياغة استراتيجيات التسويق في الشركات الصناعية الأردنية ".بحث منشور بمركز البحث العلمي بجامعة الجنان، العدد ٨،.
• خالد حسن أحمد لطفي(٢٠٢٢، ص ٣١) الذكاء الاصطناعي وتحولات سوق العمل: دراسة في التداعيات القانونية والاجتماعية. القاهرة: دار النهضة العربية.
•أحمد محمد فتحي الخولي،(ص٢٢٨)٢٠٢١،المسؤولية المدنية عن الاستخدام غير المشروع لدعامات الذكاء الاصطناعي ".مجلة البحوث الفقهية والقانونية بكلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، المجلد ٣٦، العدد الثاني، أكتوبر.
•السقا مها محسن علي(ص١٢) ،٢٠٢٠ " .المسؤولية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي في مجال سوق الأوراق المالية ".مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنوفية، العدد ٥١، أكتوبر.
•محمد فتحي محمد إبراهيم(ص ١٠٣٣)(٢٠٢٢)" ينظم تشريعات تطبيقات الذكاء الاصطناعي ".مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد ٨١، سبتمبر.
•د. أشرف إبراهيم عطية(٢٠٢١ ، ص ١٨٣)"انعكاسات الذكاء الاصطناعي على البطالة ومستقبل العمل ". مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد الأول، العدد الأول.

١ .المواد القانونية والمواقع المرجعية:

•دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
•القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.
•قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.
•الذكاء الاصطناعي(AI) ، موسوعة مريام ويبستر.
•الذكاء الاصطناعي(AI) ، موسوعة بريتانيكا.

ثانيًا: المصادر الأجنبية

١ .الكتب:

• Paul Scharre. Army of None(2022،P29) Autonomous Weapons and the Future of War. W. W. Norton & Company, USA,.
• Elaine Ricc(1985،p 117) Artificial Intelligence and the Humanities. Paradigm Press.

٢ .الرسائل والأطاريح العلمية:

- Jonathan Pouget(2019 ،P.13)La réparation du dommage impliquant une intelligence artificielle. Thèse, Université d'Aix-Marseille.
- Alexy Hamoui (P.15،2020) La responsabilité civile médicale à l'épreuve de l'intelligence artificielle. Université Panthéon-Assas - Master Droit privé général,.
- Guillaume Guegan (2022، p57)L'élévation des robots à la vie juridique. Thèse, Toulouse 1 Capitole,.

٣ .الأبحاث والدراسات العلمية:

- Fabien Moutarde(2019 p:١1) Les intelligence artificielle pour l'industrie: quel type pour quelle innovation. Entretiens de Toulouse, La formation par le débat, April.
- Samir Merabet.(2020 ،p.224) Vers un droit l'intelligence artificielle. Pascale Deumier, RTD civ, 9 Avril.